

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٧ ذو الحجة سنة ١٣٧٩ هـ — الموافق ١١ حزيران سنة ١٩٦٠ م العدد ١٤٩٤

عَدَدٌ مُخْتَار

صحيفة

٦٠٦

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ « قانون الانتخاب الموقت لمجلس النواب »

٦٢٠

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٠ « نظام الانتخاب »

المطبعة الوطنية — عمان

٦٠٥

قرار رقم (١) لسنة ١٩٦٠

قرار آثار

صادر بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٣٤ من قانون الآثار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣

المادة ١ - يطلق على هذا القرار اسم (قرار الآثار رقم ١ لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تستوفى الرسوم التالية عن الاشخاص الذين يزورون متحف الآثار الأردني بعمان :

أ - خمسون فلس عن كل زائر من غير الأردنيين ورعايا الدول العربية .

ب - عشرة فلس عن كل زائر اردني أو من رعايا الدول العربية .

المادة ٣ - لا تستوفى رسوم عن زيارة المتحف يوم الجمعة .

١٩٦٠/٥/٤

وزير التربية والتعليم / الآثار

بالوكالة

مزارع المجالي

هكذا من الأهل

نموذج السيرة الذاتية للمرشح للانتخابات

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٢

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون الانتخاب الموقت لمجلس النواب

رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الأول

تعاريف

المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المبينة لها أدناه :

- أ - تعني كلمة (اردني) كل شخص ذكر اكتسب الجنسية الاردنية بمقتضى احكام قانون الجنسية الاردنية .
- ب - وتعني كلمة (ناخب) كل اردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب .
- ج - وتعني كلمة (مقترح) كل ناخب يمارس حقه الانتخابي .
- د - وتعني كلمة (مرشح) كل اردني تقدم للمراجع المختصة بطلب مستكمل الشروط يعلن فيه ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب .
- هـ - وتعني كلمة (نائب) كل اردني تم انتخابه لعضوية مجلس النواب .
- و - وتعني كلمة (متصرف) المتصرف في الولاية والمحافظ في المحافظات والقائمقام في الاقضية .
- ز - وتعني عبارة (الدائرة الانتخابية) كل قسم من المملكة خصص له عدد من المقاعد النيابية بموجب هذا القانون .
- ح - وتعني عبارة (منطقة الانتخاب الفرعية) كل جزء من الدائرة الانتخابية يعين فيه مركز للاقتراع .
- ط - وتعني عبارة (مركز الاقتراع) المكان الذي يعينه المرجع المختص ضمن الدائرة الانتخابية لاجراء عملية الاقتراع فيه .
- ي - وتعني عبارة (تذكرة الهوية) كل شهادة اثبات شخصية صادرة عن مرجع رسمي .

الفصل الثاني

في حق الانتخاب

- المادة ٣ - أ - لكل اردني حق انتخاب أعضاء مجلس النواب :
- ١ - اذا أكمل عشرين سنة شمسية من عمره .
- ٢ - اذا كان اسمه مسجلا في احد جداول الانتخاب النهائية .
- ب - وبحره من حق الانتخاب :
- ١ - من لم يكن اردنيا .
- ٢ - من يدعي بجنسية أو حماية أجنبية .
- ٣ - من كان محكوما عليه بالافلاس ولم يستمد اعتباره قانونيا .
- ٤ - من كان محجورا عليه ولم يرفع الحجر عنه .
- ٥ - من كان محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه .
- ٦ - من كان مجنونا أو معتوها .
- ٧ - من كان من أقارب المالك في الدرجة المبينة في قانون الاسرة المالك .
- المادة ٤ - لا يجوز للناخب أن يعطي صوته أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد ولا ان يستعمل صوته في غير منطقة الانتخاب المسجل اسمه فيها .
- المادة ٥ - يمنع حق الانتخاب عن الضابط وصف الضابط والجنود العاملين في الجيش وقوى الامن والحرس الوطني .
- المادة ٦ - أ - حال نفاذ هذا القانون وفي خلال سبعة أيام يجب على المتصرف أن يعين لكل بلدة أو قرية أو عشيرة لجنة تسمى (لجنة تنظيم جدول الناخبين) تولى تنظيم جدول يتضمن أسماء الناخبين وأعمارهم وصنعتهم ومذهبهم ومحل إقامتهم .
- ب - تقسم العاصمة ومراكز الولاية والاقضية الى أحياء وتؤلف لجنة لتنظيم جدول الناخبين في كل حي من هذه الاحياء .
- المادة ٧ - تتألف لجنة تنظيم جدول الناخبين من أحد موظفي الحكومة رئيسا ومن مختار أو مختاري البلدة أو القرية أو العشيرة أو الحي عضوا أو أعضاء شريطة أن يعرفوا القراءة والكتابة والا استبدلوا بمن يعرفها من أعضاء الهيئة الاختيارية .
- المادة ٨ - ينظم جدول الناخبين من ثلاث نسخ يوقع عليها رئيس وعضو أو أعضاء اللجنة وتدون فيها البيانات الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٦) من هذا القانون ولا يجوز أن يسجل في الجدول أسماء الذين تنطبق عليهم أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣) والمادة (٥) من هذا القانون .
- المادة ٩ - أ - على لجنة تنظيم جدول الناخبين أن تقدم نسخ الجداول الموقع عليها الى المتصرف خلال عشرة أيام من تاريخ تأليف اللجنة . يوقع المتصرف على النسخ المذكورة ويحتفظ بواحدة منها لديه ، ولا يجوز تعديل أي نسخة من هذه النسخ الا فيما يتعلق بتصحيح طبعا للقرارات التي تصدر بذلك وفق أحكام هذا القانون .

هكذا من المأهول

ب - يعيد التصرف خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم نسخ الجداول الى نسخي الجدول الآخرين الى مختار القرية أو الحي ليحتفظ بواحدة منهما وللمعلن الاخرى كما سيرد النص عليه .

المادة ١٠ - يعرض المختار جدول الناخبين في كل بلدة أو قرية أو عشيرة أو حي واقع ضمن دائرة الانتخاب في الأماكن العامة التي يعينها التصرف وتكون مدة العرض عشرون أيام من تاريخ تسليم المختار نسخة الجدول كما هو منصوص عليه في المادة (٩) من هذا القانون .

وعلى المختار أن يقدم الى التصرف ورقة ضبط موقعة منه ومن أعضاء الهيئة الاختيارية تثبت عرض الجدول بالصورة المذكورة .

المادة ١١ - لكل من لم يرد اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أو جعل خطأ في السجلات الخاصة بقبده ان يطلب دمج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة به وله ان يعرض على قدر عبده ممن ليس لهم حق الانتخاب وعلى اغفال قد اساء من لهم هذا الحق .

المادة ١٢ - يقدم الاعتراض كتابة ودون طوابع الى لجنة اعادة النظر خلال سبعة أيام من تاريخ اعلان الجداول الانتخابية .

تتألف هذه اللجنة في مركز التصرف رئيسا ومن ادعى العام ومحاسب المالية عضوين ، وتتألف في مركز القضاء من القائمقام رئيسا وقاضي الصالح ومحاسب المالية عضوين .

المادة ١٣ - أ - تبث هذه اللجنة في الاعتراضات المقدمة لها في غضون ثلاثة أيام من تقديم الاعتراض وتكون قراراتها قابلة للمراجعة بدون أية رسوم أمام محكمة بداية المنطقة خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ وعلى المحكمة أن تبث في الامر خلال خمسة أيام بصورة قطعية .

ب - تبلغ محكمة البداية لجنة اعادة النظر جميع القرارات التي تصدرها خلال ثلاثة أيام .

المادة ١٤ - أ - تضع لجنة اعادة النظر جداول نهائية لجميع ناخبي الدائرة الانتخابية .

ب - تطبق في وضع الجداول النهائية أحكام المواد (١١، ١٢، ١٣) من هذا القانون .
ج - يبلغ التصرف هذه الجداول النهائية الى المختار ليعرضها حسبما جاء في المادة (١٠) من هذا القانون .

د - تشتمل الجداول النهائية في الانتخابات النيابية العامة أو الفرعية المقررة في خلال السنة وحتى النصف الاول من شهر آب وتجرى عملية الاقتراع بموجبها .

المادة ١٥ - أ - خلال النصف الاول من شهر آب من كل سنة تلي سنة ١٩٦٠ تقوم لجنة اعادة النظر بتنظيم جدول انتخابي للدائرة الانتخابية يتضمن أسماء ناخبي الدائرة .

ب - تعتمد اللجنة في تنظيم الجدول على الجداول النهائية المذكورة في المادة (١٤) من هذا القانون وعلى ما يجري عليه من تعديلات اعتمادا على سجلات دوائر الصحة والبلديات وتقارير المخاتير والهيئات الاختيارية .

الفصل الثالث في الترشح للنيابة

المادة ١٦ - بعد ان يصدر الملك أمره بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق أحكام الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور يتخذ مجلس الوزراء قرارا بتعيين تاريخ الانتخاب يعلنه رئيس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ١٧ - يشترط في المرشح أن يكون :

- أ - اردنيا منذ خمس سنوات على الأقل .
- ب - ناخبا مقبدا في جدول الانتخابات توفرت فيه جميع شروط الناخب .
- ج - اتم الثلاثين من عمره في أول كانون ثاني من السنة التي يجري فيها الانتخاب .
- د - غير محكوم عليه بجناية أو جنحة اخلاقية .
- هـ - ان يرشح نفسه في إحدى الدوائر الانتخابية ولا يجوز الترشح في أكثر من دائرة .

المادة ١٨ - لا يجوز للموظفين الداخليين في الملاكات الدائمة ولا مستخدمي الدولة والادارات والمؤسسات العامة التابعة لاشرفها ممن يتقاضون راتبا من خزينة الدولة أو الصناديق العامة التابعة لها أو الخاضعة لاشرفها ولا لموظفي الهيئات الدولية العاملة في الاردن أن يرشحوا انفسهم للنيابة الا اذا استقالوا من وظائفهم خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان رئيس الوزراء عن موعد الانتخابات العامة أو الفرعية .

المادة ١٩ - أ - على من يريد ترشح نفسه للنيابة في إحدى الدوائر الانتخابية أن يقدم الى التصرف أو القائمقام بصريحا خطيا على نسختين موقعا منه ومرفقا بالوثائق الثبوتية والبيانات المشروطة بموجب هذا القانون .

ب - يبدأ الترشح قبل اليوم الميعن لاجراء الانتخاب بخمسة وعشرين يوما ويستمر لمدة خمسة أيام . وكل ترشيح لا يقدم ضمن المدة المذكورة يعتبر باطلا .

ج - على كل من يرشح نفسه للانتخابات أن يودع الخزينة المالية مبلغ (٧٥) ديناراً كأمين يرد اليه اذا نجح في الانتخابات وإذا لم ينجح فيد المبلغ ايرادا للخزينة .

د - يتضمن تصريح الترشح اسم المرشح واسمته ومجل إقامته وتاريخ ومحل ولادته ومهنته وبيانا بأن ترشيحه مطابق لشروط الترشح وبأنه دفع التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

هـ - يحتفظ التصرف أو القائمقام بنسخة من التصريح ويرسل النسخة الثانية الى وزارة الداخلية فور استلام التصريح .

المادة ٢٠ - أ - على التصرف أو القائمقام أن يتأكد من مطابقة التصريح ووثائقه لشروط الترشح الواردة في هذا القانون ثم يعطي المرشح ايصالا نهائيا بتصريحه خلال ثلاثة أيام على الاكثر من ايداع التصريح يذكر فيه يوم تقديمه وساعته .

ب - اذا امتنع التصرف أو القائمقام من اعطاء ايصال الترشح النهائي خلال مهلة الأيام الثلاثة المذكورة في الفقرة السابقة فطالب الترشح خلال يومين أن يتراض على ذلك باستدعاء الى محكمة البداية التي تقع ضمن اختصاصها الدائرة الانتخابية وعلى المحكمة الفصل في اعتراضه خلال ثلاثة أيام ويكون قرارها قطعيا .

هكذا من المأهول

المادة ٢١ - أ - على المتصرف أو القائمقام خلال يومين من تاريخ صدور قرار المحكمة أن يقيّد الترشيحات في سجل خاص بحسب تاريخ ورودها وعليه أن يعرض جدولاً بأسماء المرشحين في مركز الدائرة وفي مراكز جميع مناطق الانتخاب الفرعية .
ب - لكل مرشح أقل ذكر اسمه في جدول المرشحين أن يطلب إلى المتصرف إدخاله في غضون ثلاثة أيام من تاريخ عرض الجدول .

المادة ٢٢ - أ - لكل ناخب خلال ثلاثة أيام من تاريخ عرض الجدول أن يعرض على ساحة الترشيح باستدعاء إلى محكمة العدل العليا التي لها وحدها حق الفصل في الاعتراض بصورة نهائية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه .

ب - على المتصرف أن يعلن حالا جميع التعديلات الواقعة في جدول المرشحين بموجب قرارات وأحكام محكمة العدل ونفس الطريقة التي أعلن بها الجدول المذكور .

المادة ٢٣ - لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس النواب من غير الأشخاص المبينة أسأؤهم في جدول المرشحين وتعديلاته .

المادة ٢٤ - تفي جميع الاعتراضات والاستدعاءات والطعون المقدمة بموجب هذا القانون وكذلك جميع القرارات الصادرة عن المحاكم والأشخاص والهيئات بشأنها من جميع الرسوم والطوائع .

الفصل الرابع

الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية

المادة ٢٥ - إلى أن تتم عملية الإحصاء الرسمي العام لسكان المملكة الأردنية الهاشمية تقسم المملكة إلى الدوائر الانتخابية التالية ويخصص لكل منها المقاعد النيابية المبينة تجاهها :

- أ - عن قضاء عمان بما في ذلك قصبة جرش ومادبا - ثمانية نواب منهم ستة مسلمون على أن يكون اثنان من هؤلاء الستة من السراكية والشيشان واثنان من المسيحيين .
- ب - عن قضاء السلط - ثلاثة نواب ، اثنان مسلمان ، وواحد مسيحي .
- ج - عن قضاء مادبا باستثناء قصبة مادبا - نائب واحد مسلم .
- د - عن قضاء اربد بما في ذلك قصبة عجلون - ستة نواب منهم خمسة مسلمون وواحد مسيحي .
- هـ - عن قضاء عجلون باستثناء قصبة عجلون - نائب واحد مسلم .
- و - عن قضاء جرش باستثناء قصبة جرش - نائب واحد مسلم .
- ز - عن قضاء الكرك - أربعة نواب منهم ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي .
- ح - عن قضاء الطفيلة - نائب واحد مسلم .
- ط - عن لواء معان - نائبان مسلمان .
- ي - عن البدو - ثلاثة نواب واحد عن كل من بدو الشمال والوسط والجنوب .

ويقصد بدو الشمال العشائر التالية :

- ١ - بنو خالد
- ٢ - السرخان
- ٣ - العيسى

- ٤ - السردية
- ٥ - المسعيد
- ٦ - النرفات
- ٧ - العظلمات
- ٨ - الطوافنة

ويقصد بدو الوسط عشائر بني صخر وهي :

- ١ - النبين
- ٢ - الزين
- ٣ - الكمانية
- ٤ - سابط
- ٥ - الهقيش
- ٦ - الخرشان
- ٧ - الجبور
- ٨ - الشرعة

ويقصد بدو الجنوب عشائر الجويطات وهي :

- ١ - الملاقفة
- ٢ - التوايه
- ٣ - السليمانيين
- ٤ - النجادات
- ٥ - النيمات
- ٦ - المراعية
- ٧ - الزوايده
- ٨ - المنايعين
- ٩ - الحجابا
- ١٠ - بني عطيه

- ك - عن قضاء القدس مع اريحا - خمسة نواب ثلاثة مسلمون واثنان مسيحيان .
- ل - عن قضاء بيت لحم - أربعة نواب اثنان مسلمان واثنان مسيحيان .
- م - عن قضاء الخليل - خمسة نواب مسلمون .
- ن - عن قضاء نابلس - ستة نواب مسلمون .
- س - عن قضاء جنين - ثلاثة نواب مسلمون .
- ع - عن قضاء طولكرم - ثلاثة نواب مسلمون .
- ف - عن قضاء رام الله - أربعة نواب ، ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي .

هكذا من الأهل

الفصل الخامس العمليات الانتخابية

- المادة ٢٦ - ينتخب التواب على درجة واحدة ويكون التصويت سرى .
- المادة ٢٧ - تسهلا لعمليات الانتخاب يجب تقسيم الدائرة الانتخابية الواحدة الى مناطق انتخاب فرعية يمين لكل منها مركز اقتراع على أن يراعى في ذلك عدد السكان وسهولة المواصلات وتسهيل مهمة الناخبين بحيث لا يزيد عدد الناخبين في أي مركز اقتراع عن الساساية ناخب .
- المادة ٢٨ - الاحياء في العاصمة وفي مراكز الالوية والاقضية وفي المدن والقصبات تعتبر مراكز اقتراع على أن لا يتجاوز عدد الناخبين في كل مركز ساساية ناخب .
- إذا كان احد مراكز الاقتراع يتجاوز العدد المذكور بأكثر من مائتي ناخب على الأقل فيقسم الى مراكز للاقتراع لا يقل عدد الناخبين فيها عن الخمساية .
- المادة ٢٩ - إذا كان عدد الناخبين في قرية أو أكثر دون الخمساية وكانت المسافة التي يفصلها عن أقرب مركز اقتراع تتجاوز العشرة كيلو مترات أو كان انتقال الناخبين غير ميسر لصعوبة المواصلات أو لانعدام وسائل النقل جاز أن يقام فيها مركز مستقل للاقتراع .
- المادة ٣٠ - أ - تحدد مناطق الانتخاب الفرعية وتعلن أسماء القرى الداخلية ضمنها وتعلن جداول الناخبين في كل منها وتعين مراكز الاقتراع فيها بقرار من المتصرف أو القائمقام كل ضمن اختصاصه قبل تاريخ الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل .
- ب - للمرشحين حق الاعتراض على قرارات القائمقام وقرارات المتصرف بهذا الشأن لدى وزير الداخلية وتكون قرارات وزير الداخلية باعتباره مرجعا استئنافيا قطعية وغير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة .
- المادة ٣١ - أ - تولى الاشراف على كل من مراكز الاقتراع هيئة اقتراع مؤلفة من رئيس وعضوين يسميهم المتصرف أو القائمقام بشرط أن يكون الرئيس موظفا من الصنف الاول على الأقل والمضوين من ذوي السمة الحسنة ومن يحسنون القراءة والكتابة من الهيئات الاختيارية أو الاهلين في المنطقة الانتخابية الفرعية .
- ب - يحلف رئيس هيئة الاقتراع أمام اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية اليمين بأن يقوم بمهمته بصدق وأمانة وحياد مطلق ويحلف المضوان اليمين ذاتها أمام الرئيس والحاضرين في مركز الاقتراع .
- ج - إذا غاب أحد أعضاء هيئة الاقتراع أكملها الرئيس في الحال من الناخبين الحاضرين الذين يحسنون القراءة والكتابة وإذا غاب الرئيس أو الهيئة بأكملها وجب على المتصرف أو القائمقام كل ضمن اختصاصه أن يعين فورا رئيسا أو هيئة جديدة .
- د - يحلف الأعضاء المينون مجددا فور تعيينهم اليمين القابونية أمام المتصرف أو القائمقام وبحضور المرشحين أو وكلائهم في مركز الاقتراع وإذا كان المتصرف أو القائمقام غالبا يحلف الأعضاء المينون مجددا اليمين علنا أمام الحاضرين في مركز الاقتراع .
- المادة ٣٢ - لا يجوز أن يكون بين هيئة الاقتراع أو أحد أعضائها وبين أحد المرشحين في الدائرة الانتخابية قرابة حتى الدرجة الرابعة .

- المادة ٣٣ - لكل مرشح أو من ينسله بكتاب خطي منه أن يحضر ويراقب عملية الاقتراع ولا يجوز أن يكون للمرشح في مركز الاقتراع أكثر من ممثل واحد .
- المادة ٣٤ - تجري عملية الاقتراع في يوم واحد من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة السابعة مساء ويجوز لرئيس هيئة الاقتراع أن يمدد المدة المذكورة حتى الساعة التاسعة مساء إذا تعتبر منتهية حكما .
- المادة ٣٥ - على رئيس هيئة الاقتراع أن يمنع من بابا كل محاولة يقوم بها أي من الحاضرين في المركز للتأثير على حرية الناخب في اختيار التواب .
- المادة ٣٦ - تكون سناديق الانتخاب على شكل موحد يمينه وزير الداخلية ويكون لكل صندوق قفلان مختلفان وفوهة واحدة لادخال أوراق الاقتراع .
- المادة ٣٧ - أ - تهيأ أوراق التصويت على نمط واحد وبأون واحد .
- ب - يخصص لكل دائرة انتخابية عدد من أوراق التصويت يزيد (١٠٪) عن عدد الناخبين في تلك الدائرة وترسل هذه الأوراق الى الدوائر الانتخابية وهيئات الاقتراع ضمن لثائف مخومة مكتوب عليها عدد الأوراق التي تحتويها .
- المادة ٣٨ - أ - قبل الشروع في الانتخاب يفتح رئيس هيئة الاقتراع صندوق الانتخاب أمام عضويها الآخرين وممثلي المرشحين الحاضرين وبعد أن تتحقق الهيئة من خاود تماما يفلل الرئيس القفلين ويحفظ بمفتاح احدهما لديه ويسلم الثاني الى أكبر عضوي الهيئة سنا وينظم بذلك خسطا منه ومن العضوين وممثلي المرشحين الحاضرين .
- ب - يفتح رئيس هيئة الاقتراع لثائف أوراق التصويت وبعد عد الموجود في كل منها ينظم محضرا بالواقع يوقعه هو وعضوا اللجنة وممثلو المرشحين الحاضرين .
- المادة ٣٩ - يحضر كل ناخب الى مركز الاقتراع المدرج اسمه في جدول له وبعد أن يتثبت رئيس الهيئة من وجود اسمه في الجدول ومن هويته يسلمه ورقة التصويت مخومة بخاتم المتصرف أو القائمقام وموقعا عليها من رئيس الهيئة ، وبعد أن يسلم الناخب الورقة توجه الى المكان المنزول لممارسة حقه الانتخابي .
- المادة ٤٠ - أ - لرئيس الهيئة إذا لم يقتنع من هوية الناخب أن يطلب اليه ابراز تذكرة هوية فإذا اقتنع بها يؤشر عليها ويسلمه ورقة التصويت لممارسة حقه الانتخابي حسبما جاء في المادة السابقة .
- ب - عند وجود اختلاف بين تذكرة الهوية والبيانات الواردة في الجداول الانتخابية وكان هذا الاختلاف لا يوجد التباسا أو وجدت دلالات في تذكرة الهوية كافية لازالة كل التباس حول هوية الناخب قبل اقتراعه .
- المادة ٤١ - خلافا لما ورد في هذا القانون يحق لأعضاء هيئة الاقتراع في المراكز المعنية لهم والمرشحين أو ممثليهم في هذا المركز أن يمارسوا حق الانتخاب فيه وفي هذه الحالة تسجل أسماء هؤلاء الناخبين ويؤشر عليها في قائمة اضافية يذكر فيها سبب الاقتراع في غير المركز المسجلة فيه اسمائهم .

هكذا من الأشهر

- المادة ٤٢ - يضع الناخب ورقة التصويت بعد طلبها في الصندوق بصورة علنية .
المادة ٤٣ - تبث هيئة الاقتراع في جميع الاعتراضات المقدمة لها بشأن سير عملية التصويت وتكون قراراتها بهذا الشأن قطعية .

الفصل السادس

فرز الاوراق الانتخابية وعلان النتائج

- المادة ٤٤ - أ - بعد الانتهاء من عملية الاقتراع تنظم هيئة الاقتراع ضبطا موقعا منها ومن ممثلي المرشحين يتضمن الامور التالية :

- ١ - عدد الناخبين المسجلين .
- ٢ - عدد الناخبين الذين مارسوا حق الانتخاب .
- ٣ - عدد أوراق التصويت التي سلمت للهيئة .
- ٤ - عدد أوراق التصويت التي استعملت والتي لم تستعمل والتي اتلفت بسبب اتلافها .
- ب - يوضع الضبط وجدول الناخبين وأوراق التصويت الرائدة فوق فوهة صندوق الانتخاب ويلف الصندوق بقطعة قماش ويربط ويختم الرباط بخاتم هيئة الاقتراع .
- ج - ينقل رئيس وأكبر عضوي هيئة الاقتراع صندوق الانتخاب ومفتاحه وختم الهيئة الى مركز الدائرة الانتخابية ويسلمانه بموجب إيصال الى اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية ولمضو الهيئة الثالث وممثلي المرشحين حق الاشتراك في عملية النقل والتسليم .

- المادة ٤٥ - أ - تجري عملية فرز الاصوات بعد الانتهاء من عملية الاقتراع مباشرة من قبل لجنة خاصة تدعى باللجنة المركزية للدائرة الانتخابية .

ب - تتألف اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية :

- ١ - في التصرفية - من المتصرف رئيسا ورئيس المحكمة وموظف من الصنف الاول يسميه وزير الداخلية عضوين وفي حالة غياب رئيس المحكمة يحل محله القاضي الاقدم .
- ٢ - في المتصرفيات التي ليس بها محكمة بداية - تتألف اللجنة المركزية من المتصرف رئيسا ومن قاضي الصلح والقاضي الشرعي عضوين وفي حالة غياب أحد العضوين يسمي وزير الداخلية أحد أعضاء المجلس البلدي ممن يحسنون القراءة والكتابة عضوا في اللجنة بدلا منه .
- ٣ - في القضاء - من القائم مقام رئيسا ومن قاضي الصلح والقاضي الشرعي عضوين واذا تعذر وجود أحد العضوين فيسمي وزير الداخلية أحد أعضاء المجلس البلدي ممن يحسنون القراءة والكتابة عضوا في اللجنة بدلا منه .

- ج - يجوز للجنة المركزية أن تؤلف لجانا فرعية لمساعدتها في فرز الاصوات بشرط أن تؤلف من أحد قضاة المحاكم النظامية أو الشرعية أو المدعين العامين أو مدراء المدارس أو الموظفين من الدرجة السابعة فما فوق رئيسا ومن عضوين ممن ذكروا في هذه الفقرة أو من ذوي السمعة الحسنة ممن يجيدون القراءة والكتابة .

- المادة ٤٦ - تعين اللجنة المركزية الدائرة الانتخابية كاتنين أو أكثر لها ولكل لجنة فرعية لمساعدتها في احصاء الاصوات التي نالها كل مرشح .

- المادة ٤٧ - يحلف أعضاء اللجنة المركزية واللجان الفرعية والكتاب اليمين علنا بأن يقوموا بمهمتهم بأمانة وحياد .

- المادة ٤٨ - أ - يحق لكل مرشح أو لمن يمثله بكتاب خطي مصدق من المتصرف أو القائم مقام أن يحضر ويراقب عمليات الفرز ولا يحق لاحد غيرهم ممارسة هذا الحق .

- ب - تتم عملية الفرز علنا وبشكل يشهده اللجنة الفرز والحاضرين من المرشحين أو ممثليهم الاطلاع على أوراق الاقتراع أثناء قراءتها .

- المادة ٤٩ - يقدم كل اعتراض يرد على تأليف اللجنة المركزية أو اللجان الفرعية أو على تعيين الكتاب الى رئيس اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية ويبث فيه من قبل اللجنة المركزية وقرار اللجنة الصادر بالايجاب أو بالاكثرية قطعي لا يخضع لأي طريق من طرق المراجعة .

- المادة ٥٠ - تفرز اللجنة أوراق كل صندوق على حدة وبعد الانتهاء من فرزها تنظم ضبطا بنتيجته وتعلنها للمرشحين أو ممثليهم في مركز اللجنة .

- المادة ٥١ - اذا تبين للجنة الفرز ان عدد الاوراق في صندوق ما يزيد أو ينقص عن عدد المقترعين بأكثر من خمسة بالمائة يعتبر الاقتراع الخاص بذلك الصندوق لاغيا ويعاد في اليوم التالي أو الذي بعده .

- المادة ٥٢ - تعد باطلة ولا تدخل في حساب الاصوات :

- أ - الورقة البيضاء .
- ب - الورقة التي لا يمكن قراءة أي اسم من أسماء المرشحين المدونة فيها .
- ج - ورقة التصويت التي لا تحمل خاتم هيئة الاقتراع بالإضافة الى خاتم المتصرفية أو القضاء .
- المادة ٥٣ - أ - اذا تضمنت ورقة الانتخاب عددا زائدا عن المطلوب انتخابهم حسبما هو مقرر تحذف الزيادة من أدنى الورقة بالنسبة لكل فئة من نواب الدائرة الانتخابية وتعتبر بقية الاسماء .
- ب - اذا تضمنت ورقة الانتخاب عددا أقل من العدد المطلوب انتخابهم تعتبر أسماء المنتخبين الواردة فيها فقط .
- ج - اذا تضمنت ورقة الانتخاب اسم شخص غير مرشح أو اسم مرشح مرتين يحذف الاسم الزائد وتبقى بقية الاسماء معتبرة .
- د - الورقة التي لا تضمن اسم أحد المرشحين بوضوح ولكنها تحتوي على دلالات كافية عليه مانعة للالتباس تكون معتبرة بالنسبة لذلك الاسم .
- المادة ٥٤ - أ - تجري عملية الفرز بصورة متواصلة في مركز الدائرة الانتخابية حتى ظهور النتيجة .

هكذا من الأهل

ب - على اللجنة المركزية أو اللجان الفرعية عند الانتهاء من عملية فرز الاصوات أن تنظم محضرا على نسختين يتضمن النتائج النهائية ومختلف مراحل الفرز والاعتراضات الواردة عليه وقرارات اللجنة بخصوص تلك الاعتراضات ويوقع كل صفحته رئيس الهيئة وأعضاؤها ويعلن بحضور اللجنة والمرشحين أو ممثليهم .

ج - يجب أن يتضمن هذا المحضر الأمور التالية :

- ١ - مجموع عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية .
- ٢ - مجموع عدد المقترعين .
- ٣ - أسماء المرشحين وقيمتهم .
- ٤ - ما ناله كل مرشح من الاصوات .
- ٥ - الاعتراضات المقدمة وقرارات اللجنة فيها .

المادة ٥٥ - يعتبر جمع المرشحين نوابا بالتزكية اذا كان عددهم لا يتجاوز عدد النواب الذين يجب انتخابهم في المنطقة الانتخابية وفي هذه الحالة لا يجري التصويت .

المادة ٥٦ - أ - يصف المرشحون بحسب عدد الاصوات التي حصلوا عليها .

ب - يفوز بالنيابة من نال العدد الأكبر من أصوات المقترعين الصحيحة .

ج - اذا تساوت الاصوات بين مرشحين أو أكثر من الحائزين على أقل الاصوات من قائمة الفائزين تم اختيار واحد من المساوية أصواتهم بحضورهم أو بحضور من يمثلهم عن طريق القرعة يجريها رئيس اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية أمام أعضاء هذه اللجنة والحاضرين .

المادة ٥٧ - تعلن من قبل رئيس الوزراء نتائج الانتخابات كما ظهرت في محاضر الانتخابات المنقلمة من اللجان المركزية للدوائر الانتخابية في خلال يومين على الأكثر من تاريخ وصول نسخ المحاضر الى وزير الداخلية ويرسل رئيس الوزراء الى كل شخص انتخب نائبا شهادة بانتخابه وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .

المادة ٥٨ - أ - لكل مرشح أن يظن في صحة الانتخاب .

ب - يقدم هذا الظن الى مجلس النواب وفقا لاحكام الواردة في الدستور .

الفصل السابع

في الدعاية الانتخابية

المادة ٥٩ - أ - تكون الدعاية الانتخابية حرة وفق أحكام هذا القانون من تاريخ ابتداء الترشيح وحتى اليوم المبين لأجراء الانتخاب .

ب - تشمل الدعاية الانتخابية على تنظيم الاجتماعات الانتخابية والقاء الخطب وتوزيع النشرات والصاق الاعلانات .

المادة ٦٠ - يمنع منعا باتا عقد الاجتماعات الانتخابية في المآبد والمعاهد العلمية والابنية التي تشغلها الادارات العامة أو المؤسسات الخاصة لاشراف الدولة .

المادة ٦١ - أ - المرشحين أن يذيعوا النشرات باعلان ترشيحاتهم وبيان خططهم وأهدافهم وكل ما يتعلق بسنهاج عملهم شريطة أن تحمل أسماهم الصريحة .

ب - تعفى النشرات الانتخابية من رسوم الطوابع .

ج - يمنع استعمال شعار الدولة الرسمي في النشرات والاعلانات وسائر أنواع الكتابات والرسوم والصور الانتخابية .

المادة ٦٢ - لا يجوز في سبيل الدعاية الانتخابية القيام بأي من الاعمال التالية :

أ - أن يسلط المرشح معه في جولاته الانتخابية أكثر من خمسة أشخاص .

ب - ان ينفق المرشح أثناء الحملة الانتخابية وفي سبيلها مباشرة أو بالواسطة مبلغا من المال يزيد في مجموعه عن ثلاثمائة دينار .

ج - ان تنفس الخطابات أو النشرات أو الاعلانات التي يصدرها المرشح أي تعريض أو طعن بالمرشح أو المرشحين الآخرين .

د - اثاره التمرات القبلية أو العائلية أو الطائفية بين فئات المواطنين .

الفصل الثامن

في جرائم الانتخابات

المادة ٦٣ - كل من ارتكب أحد الافعال التالية :

أ - تعدد ادخال اسم في جدول الناخبين أو حذف اسما منها خلافا لاحكام هذا القانون أو تعدد اعمال ادخال اسم أو اعمال حذفه .

ب - اورد أي بيان كاذب وهو عالم بذلك في طلب الترشيح أو اعلانه وتاريخه أو تاريخ تقديمه أو في تنظيم المحاضر بموجب هذا القانون أو في الاعتراض المقدم على جدول الناخبين أو على طلبات الترشيح أو اعلانها .

ج - زور ورقة ترشيح أو شوهها أو مزقها أو اخفاها أو زور جدول الناخبين أو شوهه أو اخفاها أو أخفى قسما منه أو زور اعتراضا أو شوهه أو اخفاها .

د - عطل قصدا أي ناخب أو تعرض له بالتهديد أو الشدة أثناء ذهابه للتصويت أو أثناء وجوده في مركز الانتخاب لمنعه من استعمال حق التصويت أو الاكراه على التصويت على وجه خاص أو لان ذلك الناخب استعمل حق التصويت أو امتنع عنه .

هـ - حجز حرية ناخب بأية صورة كانت أو أوقع به ضررا أو أذى أو خسارة مادية أو منوية أو هدد بذلك .

و - استعمل الغش أو الخداع أو التفرير لتضليل ناخب في استعمال حقه المطلق في التصويت أو منعه من استعمال ذلك الحق .

ز - أعطى ناخبا مباشرة أو بالواسطة أو أقرضه أو عرض عليه أو تمهد بأن يعطيه نقودا أو منفعة أو أي شيء آخر كي يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .

ح - منع أو اعاق اجراء الانتخاب قصدا .

ط - أخذ صندوق الاقتراع أو فتحه أو تدخل به بأي وجه آخر بلا تفويض .

هكذا من المأهول

ي - قبل أو طلب مباشرة أو بالواسطة نقوداً أو قرصاً أو منفعة أو أي شيء آخر لنفسه أو لغيره بقصد أن يستعمل صوته على وجه خاص أو أن يمتنع عن التصويت أو ليؤثر على غيره .

ك - انتحل شخصية أو اسم غيره بقصد التصويت أو استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة واحدة .

ل - قام بأي عمل من الأعمال الواردة في المادة (٦٢) من هذا القانون . يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب بعد ادانته من قبل محكمة البداية بالحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على السنة أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة وخمسين ديناراً اردنياً أو بكلاً المقويتين .

المادة ٦٤ - في جميع الحالات المذكورة في المادة السابقة إذا كان المحكوم عليه موظفاً ترفع العقوبة بحيث لا تقل عن الحبس لمدة سنة .

المادة ٦٥ - كل من ارتكب من أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات أو من أعضاء هيئة الاقتراع أو من الأشخاص المبينين لأجراء عملية الاقتراع أو الفرز بموجب أحكام هذا القانون أحد الأفعال التالية :

أ - اخر بدء عملية الاقتراع عن وقتها المحدد أو اوقفها قبل ميادها المحدد أو تباطأ في سيرها بقصد منع أو إعاقة سيرها .

ب - ارتكب أو سهل عن علم ارتكاب الأفعال المبينة في المادة (٦٣) أو بعضها .
ج - أهمل أو تناقض عن ختم أوراق الاقتراع أو فتح صندوق الانتخاب قبل المباشرة بعملية الاقتراع أو اغلافه حسبما هو وارد في القانون أو عن نقله والمحافظة عليه أو عن تنفيذ أحكام القانون الخاصة بعمليات الاقتراع والفرز .

د - أدخل أو سمح بإدخال أوراق انتخاب غير صحيحة بموجب أحكام هذا القانون إلى صندوق الاقتراع .

هـ - زور أو أمر بالتزوير أو سمح بوقوعه في ورقة انتخاب أي ناخب أو في مجموع أوراق الصندوق أو بعضها .

و - قرأ ورقة الانتخاب على غير حقيقتها .

ز - غير في نتيجة انتخاب أو فرز .

ح - سجل اسم مرشح على غير حقيقته .

ط - خالف أو أهمل أو تناقض عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون المتعلقة بعمليات الانتخاب والفرز بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .

يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس لمدة لا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار اردني أو بكلاً المقويتين .

المادة ٦٦ - يعاقب على المحاولة في جرائم الانتخاب حسب القاعدة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

المادة ٦٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون لم ينص على معاقبتها يعاقب مرتكبها بغرامة تتراوح بين العشرة دنانير إلى الخمسين ديناراً أو بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر أو بكلاً هاتين العقوبتين .

المادة ٦٨ - تسقط بالقدام جميع جرائم الانتخابات بعد مرور ستة أشهر على إعلان نتائج الانتخابات .

الفصل التاسع

ضمانات خاصة بمهمة النائب

المادة ٦٩ - أ - لا يجوز الجمع بين النيابة وبين الوظائف العامة أو أية مهمة من المهمات أو أي عمل من الأعمال التي تدفع رواتبها أو أجورها من خزينة الدولة أو البلديات أو الإدارات أو المؤسسات العامة الخاضعة لإشراف الدولة .

وكذلك لا يجوز الجمع بين النيابة وعضوية المجالس الإدارية والبلدية والهيئات الاختيارية .

ب - حين يتولى النائب منصبه لا يحق له بصورة مباشرة أن يدخل في التمهيدات والمناقصات التي تعدها الإدارات العامة أو المؤسسات العامة التابعة لإدارة الدولة أو الخاضعة لإشرافها أو الشركات ذوات الامتياز أو التعاقد مع الدولة بالقيام بتمهيدات أو خدمات أو لتقديم نوازم .

ج - يعتبر مستقلاً من النيابة النائب الذي يقبل وظيفة أو عملاً لا يجوز الجمع بينه وبين النيابة ويصبح محله شاغراً بقرار من المجلس .

المادة ٧٠ - تسقط صفة النيابة عن النائب لأي سبب يجعله غير حائز على شروط المرشح للنيابة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون أو تجعله فاقداً الأهلية لأية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة (٧٥) من الدستور سواء عرضت له أثناء عضويته أم أنها لم تعلم إلا بعد انتخاب ويتم إسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي أعضاء مجلس النواب .

المادة ٧١ - أ - إذا توفي عضو مجلس النواب أو تغيب عن جلسات المجلس أكثر من شهر خلال أية دورة عادية أو أكثر من ثلث المدة خلال أية دورة استثنائية دون أن يحصل على إذن بذلك من المجلس ودون أن يكون تغيبه لمؤدة مشروعة أو

ب - إذا التحق بدولة أجنبية أو أثبت إقراراً أو اعترافاً بالاخلاص والطاعة لها أو قام بعمل قد يصبح بموجب أحد رعايا تلك الدولة أو اشترك في ذلك العمل أو أيده تسقط عضويته ويصبح محله شاغراً ويتم إسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي أعضاء مجلس النواب .

المادة ٧٢ - يجوز لأي من أعضاء مجلس النواب أن يستقيل بكتاب يقدمه أي رئيس مجلس النواب وتعتبر الاستقالة نهائياً من تاريخ صدور قرار المجلس بقبولها ويصبح مقعد النائب شاغراً .

المادة ٧٣ - أ - عند شغور مقعد من مقاعد مجلس النواب يعلن رئيس الوزراء تاريخ وميعاد اجراء الانتخابات للمقعد النيابي الشاغر على أن لا يتجاوز تاريخ هذا الاعلان مدة شهر واحد من تاريخ شغور المقعد .

ب - تجري عملية الانتخاب للمقعد الشاغر وفق أحكام هذا القانون .

هكذا من الأشهر

- المادة ٧٤ - لمجلس الوزراء أن يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون .
- المادة ٧٥ - لوزير الداخلية أن يصدر التعليمات لتنفيذ أحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبيه .
- المادة ٧٦ - يلغى قانون الانتخابات لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧ وتعدلاته والقانون الاضافي رقم (٥٥) لسنة ١٩٤٩ والانظمة الصادرة بموجبها ويلغى كل تشريع اردني أو فلسطيني صادر قبل هذا القانون الى المدى الذي يتعارض معه .
- المادة ٧٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦٠/٥/٢٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء هزاع المجالي	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الامين الشقيطي	وزير الاقتصاد الوطني والاقتصاد والتعمير خلوصي اغبري
وزير الخارجية موسى ناصر	وزير المالية هاشم الجيوسي	وزير الصحة جميل التوتونجي
وزير الداخلية والدفاع وصفي ميرزا	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية عاكف الفايز	وزير الاشغال العامة يعقوب معمر

نظام الانتخاب

رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٠

صادر بالاستناد الى المادة (٧٤) من قانون الانتخاب لمجلس النواب

رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتخاب لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - من حق الانتخاب عن العاملين في القوات المسلحة حسبما جاء في المادة (٥) من القانون لا يمنع من تسجيل اسمائهم في جداول الناخبين بمقتضى القانون المذكور .
- المادة ٣ - الشرطة والدرك مسؤولون عن حفظ النظام أثناء عملية الاقتراع .
- المادة ٤ - تعرض قائمة بأسماء المرشحين في مكان الاقتراع بصورة ظاهرة يبيكن للناخبين أن يطلعوا عليها وتذييل بيان يتضمن أنه لا يجوز إعطاء صوت لمن لم يدرج اسمه فيها .

- المادة ٥ - اذا لم تقدم أية اعتراضات على جدول المرشحين ضمن المدد المطلوبة في القانون فلوزير الداخلية أن يصدر تعليماته باعتبار جدول المرشحين نهائيا .
- المادة ٦ - اذا تعذر على الناخب ابراز تذكرة هوية ، فلرئيس هيئة الاقتراع أن يستشهد على هويته بمن يعرفه من الحاضرين بصورة تقع بها هيئة الاقتراع .
- المادة ٧ - على رئيس هيئة الاقتراع أن يقرأ اسم الناخب بصوت عال ثم يعطيه ورقة التصويت وعلى الناخب الذي لا يحمل بطاقة هوية أو جواز سفر أو أية وثيقة أخرى تثبت هويته أن يلمس بإبهام يده اليسرى مفصلة الجبر إشارة الى أنه مارس حقه في الانتخاب وعلى رئيس لجنة الاقتراع أن يتأكد من أنه فعل ذلك .
- المادة ٨ - عندما يضع الناخب ورقة التصويت في الصندوق يضع رئيس هيئة الاقتراع إشارة على اسم ذلك الناخب في نسخة جدول الناخبين التي لديه دلالة على أن ذلك الشخص قد أعطى صوته .
- المادة ٩ - اذا كان أحد الناخبين لا يحسن القراءة والكتابة أو كان عاجزا عن الكتابة لفقد بصره أو لأي سبب طبيعى آخر فيحق له أن يكلف رئيس لجنة الاقتراع أو أي شخص آخر يختاره من أعضاء لجنة الاقتراع أن يكتب له على ورقة الاقتراع أسماء الذين يرغب في التصويت لهم وعلى الشخص الذي يتوب عن الناخب أن يوقع على وجه ورقة الانتخاب دلالة على أنه ملأها بناء على طلب ذلك الناخب .
- المادة ١٠ - أ - لا يسمح بالدخول الى مكان الاقتراع أثناء الساعات المبينة للاقتراع لغير الاشخاص المبينين أدناه :
- ١ - رئيس لجنة الاقتراع والكتاب أو الكتبة
 - ٢ - أعضاء لجنة الاقتراع
 - ٣ - ثلاثة ناخبين في كل مرة على الأكثر
 - ٤ - المرشحين أو وكلائهم المفوضين خطيا من قبلهم
- ب - اذا حاول أي مرشح أو وكيله أن يتدخل في الانتخاب بقدر أكثر مما هو مسموح له به بمقتضى أحكام قانون الانتخاب لمجلس النواب أو أي نظام صادر بموجبه فيجوز لرئيس لجنة الاقتراع أن يطلب اليه مغادرة المكان واذا رفض فيجوز له اخراجه بالقوة .
- المادة ١١ - أ - اذا طلب شخص ورقة اقتراع مدعيا شخصية ناخب ما بعد ان صوت شخص آخر بأنه ذلك الناخب فعلى رئيس هيئة الاقتراع أن يستشير أعضاء هيئة الاقتراع وبعد ذلك فله اما ان يرفض اقتراع ذلك الشخص أو ان يسمح له بالاقتراع بعد ان ينذره بأن اتحال شخصية ناخب ما يعتبر جريمة جزائية .
- ب - يضع رئيس هيئة الاقتراع قائمة بأسماء وعناوين جميع الاشخاص الذين سنجح لهم بالاقتراع بموجب هذه المادة ويوقع عليها .
- المادة ١٢ - رئيس اللجنة المركزية مسؤول عن حراسة صناديق الاقتراع حتى انتهاء عملية الفرز فاذا لم يمكن اتمام احصاء الاصوات في جلسة واحدة فيجب عليه أن يتخذ الاحتياطات الوافية لحراستها في أثناء الفترة الفاصلة وعليه أن يسمح (الى الحد المقبول والدرجة التي لا تدع محلا للتشويش والاخلال بالامن) للمرشحين أو ممثلهم أن يساهموا في حراسة تلك الصناديق في أثناء تلك الفترة .

هكذا من الأهل